حالة العربية أثناء فترة الاحتلال البائد

نظام المدرسة "MEDERSA" (1850 – 1962)

أ. طاهر زرهوني

وزير متقاعد

الرئيس الأسبق لجمعية قدماء المدرسيين

أسس سلاطين تونس وفاس وتلمسان ابتداء من القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلادي على غرار ملوك المسلمين في المشرق، مدارس رسمية ليتخرج منها كبار الموظفين في الدولة وكانت هذه المدارس تنشر الثقافة الدينية والأدبية والفلسفية والطب وعلوم اللغة والفقه والفلك وقد أصبحت البلاد الجزائرية خاصة بهذه المدارس، مجالا باهرا للنشاط الفكري.

أخذت المدارس في الازدهار، ابتداء من القرن الخامس الهجري وكان الخواص يبادرون بتأسيسها ويمدها المسلمون المحبون للآداب بتبرعاتهم وكانت هذه المدارس تقبل الهبات والوصايا وتحمل أسماء المؤسسين وكان المحصول الذي يعتبره الشرع كالأوقاف المخصصة لصيانة المساجد، أعني: لا يجوز تغيير غرضه، ويستخدم لدفع رواتب الأساتذة وتخصيص منح الطلبة النجباء.

وقد أسس الملك الزياني أبو حمو الأول (1308– 1318) مدرسة أولاد الإيمان بتلمسان وأسس أبو حمو الثاني (1359– 1389) بتلمسان أيضا المدرسة اليعقوبية.

وكان من عادة الملوك أن يختاروا مستشاريهم وكبار الموظفين من بين الطلبة المتخرجين من هذه المدارس ولا يمكن أن نتمثل هذا العهد المجيد من تاريخ المدارس بدون ذكر مدينة تلمسان وما يتصل بها من ذكريات يرعاها الاحترام العام، ويتوارثها الناس في هذه المنطقة بكل عناية.

وقد كان السكان يرون بكل فخر أن مدينتهم تملك جامعة ذاع صيتها وامتدت شهرتها إلى أقصى أطراف العالم الإسلامي، وشيدت مدرسة سيدي أبومدين في سنة 742 هـ= 1346 م وكانت أوسع المدارس شهرة وصرح أحد المسؤولين الفرنسيين في مجلس الشيوخ متحدثا عن المدارس قائلا: "كان جموع التلاميذ يلتفون حول الأساتذة المشهورين، مدفوعين برغبة التعلم ويساندهم حماسهم الديني خلال فترة التعلم الطويلة الشاقة، تبعا لمحتوى الدراسة في الجامعات الإسلامية، وبعد تخرجهم من المدرسة يحظون بالتقدير العام وأسمى الشهادات يطلبها كبار الرؤساء.

وقد اشتهرت مدارس أخرى في قسنطينة، سيدي عقبة علي بن شريف وسيدي الكتاني التي أسسها صالح باي وهو مدفون بها وعلى قبره هذه الكتابة: قال شربونو سنة 1876 م "وهو (أي صالح باي) أحيَ العلم الذي آل إلى الزوال، وشيد له دارا ينال بها أسمى الشرف وليست دارا بل إنها حرم للتعليم ذو هالة إشعاع ".

وهذه الكتابة تدل على ما يوليه المسلمون من تشجيع وإعظام للعلم والآداب في عهد المدارس القديمة.

وابتداء من العهد التركي في القرن السادس عشر فقدت المدارس شيئا من إشعاعها ولكنها بقيت ناشطة وبلغت المدارس قبل الاحتلال الفرنسي ألفي مدرسة ابتدائية وعليا في جميع جهات القطر الجزائري.

فكان بها أساتذة أكفاء يدرسون ويعلمون شبيبة مقبلة على التعلم.

وقد أحدث الاستعمار الفرنسي اضطرابا كبيرا في هذا العالم من المفكرين والأدباء وتخلى كثير من العلماء عن مناصبهم كما أن الطلبة تفرقوا وتوجهوا لطلب أسرار العلم إلى الزوايا التي كان بها أساتذة معزولون مجهولون ولكنها لا تخضع لأية رقابة.

ولم يعط المستعمرون الفرنسيون اهتماما كبيرا في بداية الأمر لحالة المدارس وأسند التصرف في دخل المساجد إلى محتالين استولوا لمصالحهم، على أكبر جزء من الأموال. ولوضع حد لهذه التجاوزات ضمت أملاك المساجد لأملاك الدولة.

ومنذ ذلك الحين، أهملت جميع المدارس تقريبا وأصيبت بالخراب والاندثار. وقد تدهورت المدارس فلم تعد تخرج رجال القضاء والدين وكبار الموظفين المسلمين وبدا ذلك أنه من المستحيل أن تؤسس من جديد لتمكن التعيين في الوظائف اللازمة.

وتقرر ابتداء من 1850 م إحياء الجامعات الإسلامية القديمة بالرغم من الانتقادات إذ أن المدارس كانت تعتبر مراكز "التعصب" أريد أن أقول مراكز للوطنية.

ويرجع تاريخ المرسوم الذي يعتبر ميثاقاً لإحياء المدارس إلى 30 سبتمبر 1850 م وقد لوحظ تدهور المدارس التي كانت تعنى بالدراسات الإسلامية العليا، وعلاجا للوضعية، أسست بهذا التاريخ في كل من المدية وتلمسان وقسنطينة مدارس عليا تكون المرشحين الأكفاء القادرين على شغل وظائف القضاء والتعليم العمومي وحتى مناصب الإدارة الخاصة بالأهالي. وقد خصصت اعتمادات لكل واحدة من هذه المدارس، وتتألف هيئة الأساتذة التي شكلت في 1851 م من رجال الدين الإسلامي وكلف الأساتذة المدرسون بالتعليم العالي في مساجد الفئة الأولى حيث كانوا يلقون دروسا تحضيرية لمسابقة الانخراط في المدارس.

وفيما يلي على سبيل المثال بعض الأرقام المتعلقة بالأقسام النهائية في المدارس الثلاث كما تبينه هذه الإحصائيات:

السنوات	الجزائر	قسنطينة	تلمسان	المجموع
1889	5	4	10	19
1897	9	7	18	34
1911	17	14	11	42
المجموع	31	25	39	95

وتوضيحا للآراء نقدم عدد المرشحين الذين قبلوا في شهادة الدراسات العليا للمدارس في السنوات التالية:

1904م: 11 مقبولا– 1906م : 12 مقبولا– 1911م: 15 مقبولا، وهذه الأرقام التي تشمل مجموع القطر الجزائري متواضعة، ضعيفة جدا، وكان التعليم مجانا حتى سنة 1859 م، ويقوم به أساتذة جزائريون ويكلف أحدهم بالإدارة وكان موضوع التعليم: الفقه والأدب العربي ومادة الفقه الإسلامي والقضاء والتوحيد والعقائد الإسلامية وكان من الممكن أن تعطى إعانات قدرها: مائة فرنك لأنجب الطلبة ويخصص لهم سكن تبعا لإمكانيات المحلات بالمدرسة.

كانت المدارس الموزعة على العمالات الثلاث بالمدية وقسنطينة وتلمسان مفتوحة بالقرب من أحد المساجد ومتصلة بها وحولت مدرسة المدية إلى البليدة في سنة 1855 م ثم حولت بعد أربع سنوات أي سنة 1859 م إلى العاصمة.

ولم تكن تشترط أي سن في ذلك التاريخ، لقبول التلاميذ ويسلم الأساتذة شهادة الكفاءة تؤشرها السلطة اعترافا بالدراسة التي تستغرق ثلاث سنوات.

كان اختيار تلمسان في غرب القطر اختيارا صائبا لأن ذكرى الجامعة القديمة بهذه المدينة ذكرى حية يتناقلها السكان في المنطقة بكل خشوع.

وكانت مدرسة سيدي بومدين القديمة واحدة من أشهر معاهد العلم في الغرب الإسلامي كله.

أما اختيار مدينة المدية مقرا للمدرسة "فلم يكن بالإمكان إيجاد مثل هذا المبرر له، ولذلك ففي عام 1855 م نقلت إلى مدينة البليدة. ولكن المدرسة خرجت مرة أخرى من هذه المدينة حيث تحولت، بعد أربع سنوات، بصفة نهائية إلى عاصمة البلاد لأسباب يسهل فهمها.

وقد كان اختيار مدينة قسنطينة لاحتضان المدرسة الثالثة موفقا بالنظر إلى المجد الثقافي الذي تحقق لمدينة يوغرطة، في حقب متفاوتة من تاريخها. إذ كانت مركز إشعاع فكري كبير. وهكذا تم اختيار مسجد سيدي الكتاني فيها ليكون مأوى مدرسة شرق البلاد، وكان هو نفسه مشهورا بما كان يمنحه من المعارف الرصينة والعلوم المتنوعة.

كانت هيئة التعليم تتألف من ثلاثة أساتذة جزائريين، أحدهم يكون مكلفا بإدارة المدرسة، وكانت هذه الهيئة تمتلك الحرية الكاملة في توجيه التعليم كما تشاء، وكان يزور هذه المدارس من حين إلى آخر مفتش فرنسي يتفقد ظروف سيرها.

يتضح من هذه الحقائق أن التنظيم الذي نص عليه مرسوم 1850 م يشتمل على نقائص كثيرة. وهذا ما أمكنت ملاحظته بسرعة بمجرد أن مضت سنوات قليلة عليه، وكان من علامات هذا النقص أنه لم يقبل على هذه المدارس إلا بعض الطلبة الذين يقيمون بالمدن التي تقع فيها هذه المدارس. ولقد كانت هذه المؤسسات،خلال المرحلة الأولى من عمرها, أشبه ما تكون, من بعض الجهات على الأقل، بمعاهد العلم في القرون الوسطى حيث كما بوسع كل إنسان أن يغرف من معين العلم كما يشاء ولكن ما تقوم عليه المعيشة لم يكن مضمونا لأحد. ولذلك كان فقر الطلبة تضرب به الأمثال.

لقد كانت إذن كل واحدة من هذه المدارس مقامة بجنب مسجد، وكان كل ما فيها عربيا صرفا: التلاميذ، والأساتذة "والمادة التعليمية، ولغة التعليم وقد انتبه المعنيون بهذه المدارس الى أن النتائج لم تكن أبدا تساير الآمال المنوطة بها. ولذلك كانت تجري بعض عمليات التعديل من حين إلى حين لتحسينها وفي هذا الإطار تقرر، عام 1895 م منح بعض الطلبة نوعا من الجراية تبلغ 0,80 فرنك لكل طالب في كل يوم. ولقد كانت هذه الجراية على قلتها تشكل مساعدة لا يستهان بها لدى أغلبية الطلبة الذين هم من

أسر فقيرة جدا تعودت أن تعيش بأقل الإمكانيات وقد بقيت هذه المدارس تشكو نقائص ملحة من حيث التنظيم يمكن أن نذكر منها:

– إنعدام الإدارة الملائمة.

– إنعدام الرقابة الفعلية على الدروس.

– ثم إن كثيرا من التلاميذ كانوا متقدمين في السن بحيث يصعب أن يستفيدوا حقيقة من العلم الذي يتلقونه. ولقد بقي نظام1850 م معمولا به إلى سنة 1863 م وهي السنة التي تم فيها وضع نظام جديد يمكن أن نقف فيما يلي عند أهم جوانب مضمونه:

لقد تقررت المحافظة على المدارس الثلاث بالجزائر العاصمة وقسنطينة وتلمسان كما احتفظ بالهدف المرسوم لها وهو تكوين المرشحين لشغل مناصب الإمامة بالمسلمين والعدالة، والتعليم الخاص "بالمسلمين". ومن هنا جاز اعتبارها معاهد عليا للفقه الإسلامي – أي الحقوق الإسلامية – وقد تم ضبط توزيع المعارف على المواد التالية: النحو والأدب والفقه والشريعة (التوحيد) واللغة الفرنسية والحساب والهندسة. وقد عين لكل مدرسة . ثلاثة مدرسين، كما كان ذلك في السابق وقد ضم إلى الأساتذة الجزائرين أستاذ فرنسي كلف بتدريس اللغة الفرنسية والحساب والهندسة وإلى جانب هذه المواد الأساسية كان هناك درس في التحرير الأدبي ، وآخر في تحرير العقود الشرعية، وبعد مدة حذفت مادة التوحيد من البرنامج وعوضت بدرس في الفقه الإسلامي. وقد ظهرت في البرنامج أيضا مادة التاريخ والجغرافيا.

أما فيما يتعلق بالإدارة فلم يصدر شيء واضح فبينما أسندت الإدارة في مدرسة تلمسان إلى أستاذ فرنسي، ظلت إدارة مدرستي قسنطينة والجزائر من نصيب أستاذين جزائريين ولم يكن يتم العمل بأية قاعدة مضبوطة فيما يتعلق بإختيار الأساتذة ولم يكن يطلب منهم أي مؤهل خاص. كان الاختيار تعسفيا بأتم معنى الكلمة. ولم تزل هذه الوضعية إلا في سنة 1874م حين اتخذ قرار بإجراء مسابقة لشغل منصبين شاغرين.ولكن هذا الإجراء لم يتحول إلى تقليد ولم يتم العمل به مرة أخرى، فاحتفظت السلطات وقتئذ بحقها المطلق في تعيين الأساتذة كما تشاء.

كان التعليم المسمى "إسلاميا" مفصولا بكل وضوح عن التعليم المسمى"فرنسيا" في نظام 1863م وكان لكل تعليم قاعات مختلفة يتم فيها. والذي تجدر ملاحظته هو أن اللغة العربية هي لغة التعليم لكل المواد، وكان الأساتذة المكلفون بتعليم مواد الحساب، والتاريخ، والجغرافيا، مجبرين على أن يؤلفوا بأنفسهم كتب المواد التي يدرسونها. إذ لم تكن توجد في اللغة العربية كتب في هذه المواد تناسب البرامج المحددة.

وقد نظمت امتحانات الالتحاق بهذه المدارس في مطلع كل سنة دراسية، وحددت سن المترشحين بكل دقة. ووضح المبدأ القاضي بأن يسكن كل التلاميذ داخل المدرسة وأن يخضعوا لقواعد الانضباط التي تم إتخادها ولا يكون الطلبة في النظام الخارجي إلا بصفة استثنائية، وعندما لا تتسع المحلات لإيواء كل التلاميذ. وقد تقرر منح كل طالب جراية يومية مقدارها 0,75 فرنك للأكل الذي هو حر في تناوله حيث يشاء. وفي سنة 1863م ضبطت نقطة أخرى هامة وهي تحديد أقصى مدة يمكن أن يقضيها الطالب في المدرسة بثلاث سنوات، فإذا بلغ التلاميذ نهاية المسيرة الدراسية كان عليهم أن يجتازوا إمتحانا ختاميا يسمى" إمتحان المتخرج" وكان يشمل جميع مافي البرنامج من مواد ومعارف، وعلى النجاح فيه يتوقف الحصول على وظيفة عمومية ولا سيما في القضاء الإسلامي، في رتبة "عادل" التي هي الدرجة الأولى في سلم الوظائف القضائية الإسلامية وفي الأخير ورد في نظام 1863م صراحة على أن صلاحيات الرقابة والتفتيش الممارسة على هذه المدارس من إختصاص السلطة الفرنسية.

وقبل أن ننتقل إلى التعرف على المرحلة الثانية التي ابتدأت بالقرار الصادر في 1876م، فإنه تجدر الإشارة إلى أن مجموع تلاميذ المدارس الثلاث قد بلغ مابين 120إلى130 تلميذا، تتراوح أعمارهم بين 20 و25 وحتى 30 سنة. (كان بمدرسة الجزائر 5تلاميذ من 25إلى30 سنة). وكان يمنح لهؤلاء الطلبة 0,80 فرنك في اليوم وكان عليهم أن يأخذوا من وقت الدراسة ما يكفيهم للقيام بأنفسهم بطبخ طعامهم، وغسل الملابس التي يشترط توفرها عندهم.

ويبدو أن ثورة المقراني التي استمرت إلى عام 1871م قد صرفت كل تفكير في التنظيم والإصلاح لهذه المدارس وقد استمرت دراسة اللوائح النظامية الجديدة مدة ثلاث سنوات، ضمن لجنة مخصصة لهذا الغرض وهي التي تجسدت نتائج أشغالها في القرار الصادر في 16 فيفري 1876م.

وهكذا، بعد 25 سنة من التجريب وتلمس الطريق، صدر هذا القرار الذي لم يدخل تغييرات جذرية على أسلوب التنظيم الذي وصفناه آنفا. ولكنه مع ذلك جاء ببعض المعطيات الهامة التي يمكن أن نذكر منها:

– اخراج مراقبة هذه المدارس من دائرة صلاحيات السلطة العسكرية.

– تعريف المدارس بأنها معاهد تعليمية عليا في مجال الفقه الإسلامي. مكلفة بتكوين المرشحين لشغل المناصب الدينية، والقضائية والتعليمية العمومية، وكذا الوظائف الأخرى التي يمكن أن تسند للمسلمين وفقا للمرسوم الصادر في تاريخ 21 أفريل 1866م.

ومن ناحية أخرى تضمن القرار المشار إليه فرض تحديد سن المرشحين لدخول هذه المدارس وجعلها بين 17 و 25 سنة كما نص على وجود اجتياز امتحان أمام لجنة، وذلك في المواد التالية:

- تمارين في اللغة الفرنسية.
- تمارين في الحساب.

وقد حافظ القرار على مدة الدراسة المحددة بثلاث سنوات، وقد تم توزيع المواد التالية:

1. تعليم اللغة العربية والأدب العربي والفقه والشريعة الإسلامية.
2. تعليم اللغة الفرنسية، والتاريخ والجغرافيا والحساب ومبادئ القانون الفرنسي المدني والجزائي والإداري.

وتتم مراقبة الدراسة بواسطة امتحانات الانتقال حسب الاستحقاق وتسلم للناجحين شهادة تسمى "أهلية الدراسة الإسلامية" .

ثم جاء القرار الصادر في 01 أكتوبر 1884م فأدخل في هذا التعليم مبادئ علم الفلك، وفي سنة 1887م تم الشروع في مبادئ العلوم الطبيعية والفيزيائية، وحفظ الصحة، والتربية الأخلاقية والمدنية.

وفي هذه المرحلة، تم أيضا استبدال الجراية التي كانت تؤخذ من الضرائب التي يدفعها الجزائريون بمنحة سنوية قيمتها 300 فرنك أو نصف منحة مبلغها 150 فرنكا، وكانت تعطى للطلبة الذين لا تمكنهم وسائلهم الخاصة لاستجابة مطالب الحياة اليومية. إن هذه المنحة التي كانت تدفع مقدما، عن كل ثلاثة أشهر تتكفل بمبالغها الدولة أو العمالات أو البلديات.

وقد كان عدد تلاميذ المدارس الثلاث 62 تلميذا سنة 1868م ، فلم يزد عن 80 تلميذا في السنة الدراسية 1884م-1885م موزعين كما يلي:

- الجزائر 21
- قسنطينة 24
- تلمسان 34

وفي سنة 1885م نزل العدد الإجمالي إلى 57 تلميذا، ثم ارتفع إلى 65 في عام 1886م، وإلى 83 في عام 1892م.

وببلوغنا نهاية هذه المرحلة الثانية يمكننا أن نلاحظ بأن تنظيم المدارس مازال ناقصا بالرغم من أن التلاميذ الذين ينهون الدراسة فيها يتخرجون بمعارف عميقة ومتنوعة.

وقد تولى المرسوم الصادر في 23 جويلية 1895م مهمة إصلاح النقائص، وذلك بعد الانتقادات الواسعة التي كانت تصدر عن أعداء هذه المدارس والتي جاءت في شكل أسئلة بهذا النوع:

– لماذا ينبغي إعادة تنظيم هذا التعليم العالي الإسلامي؟

– لماذا إحياء هذه المدارس الخاصة بالمسلمين ولماذا لا يمكن أن يلتحق بها أي طالب فرنسي؟

– لماذا لم يتم القضاء على هذه المدارس؟

كانت ترجمة هذا الرفض عند الكثيرين تأتي بمنح كل الاعتمادات المالية لهذه المؤسسات.

ولقد عاشت المدارس من سنة 1880 إلى سنة 1890 في وضع يتميز باللبس والغموض. وكان كثير من رجال السياسة ينظرون إليها بعين العداوة، ويعتبرونها أوكارا حقيقية لما يسمونه "بالتعصب" وهي كلمة معناها الحقيقي "الوطنية" حيث تلقن التلاميذ الحقد على فرنسا، وحيث تنمو نزعة المعاداة لمَا هو فرنسي: (القانون الشخصي، اللغة، القرآن، وكل هذا معناه –في نظرهم– عرقلة المجهود الذي يبذل لتحقيق إدماج أربعة ملايين من "الأهالي" (" الأنديجان" Indigènes).

وقد انتهت تلك الانتقادات الحادة، الموجهة ضد المدارس بصدور التنظيم الجديد الذي جاء به مرسوم 23–7–1895م وقرارات الفاتح أوت 1895م وقرارات ومناشير 19أكتوبر 1904م و18 مارس 1905م و 24 جوان 1907م.

وقد تم إدخال التغييرات التالية على المنظومة:

1. الحصول على الشهادة الابتدائية للترشح لهذه المدارس.
2. اجتياز امتحان للدخول الذي يتضمن اختباراً كتابيا و اختباراً شفويا.
3. أن لا يقل العمر عن 15سنة وأن لا يزيد عن 20 سنة.
4. أن لا يكون المترشح مصابا بأي مرض معد.

وقد بلغ عدد المترشحين للمدارس الثلاث 96 تلميذا، قبل منهم 51 بصفة نهائية.

وحددت مدة الدراسة بأربع سنوات، وتسلم للطلبة المتخرجين"شهادة تعليم في المدارس"، ويمكنهم أن يقبلوا في القسم الأعلى الذي أنشىء في مدرسة العاصمة وحدها، وخصص لأحسن الناجحين في المدارس الثلاث، تدوم الدراسة في ذلك القسم الأعلى سنتين.

ويشتمل التعليم الممنوح في هذه المدارس على مواد متنوعة:

1. التعمق في دراسة اللغة العربية، والفقه الإسلامي والشريعة الإسلامية.

2. دراسة اللغة الفرنسية، ومبادئ التاريخ والجغرافيا، والقانون العام، والتنظيم الإداري، والحساب، والهندسة والجبر، والعلوم الطبيعية والفزيائية.

أما التعليم الممنوح في القسم العالي فيشمل المواد التالية: الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي، وتفسير القرآن الكريم، والأدب العربي، والبلاغة والمنطق وتاريخ الحضارة الفرنسية ومبادئ القانون الفرنسي، والتشريع المعمول به في الجزائر.

وتنتهي الدروس في آخر السنة الرابعة بامتحان التخرج الذي تسلم للناجحين فيه " شهادة التعليم في المدارس " وهي شهادة تشترط للتوظيف في المناصب التالية:

"دلال . عادل . خوجة . وكيل . طالب" (أي مدرس في المدارس والمساجد) مؤذن . حزاب . إمام . باش عادل . قاض . مفت".

وقد كانت نتائج شهادة التعليم، وشهادة الدراسات العليا، في العام الدراسي 1907 . 1908 كما يلي:

. في الجزائر العاصمة نجح 9 من بين 13 مترشحا.

. في تلمسان نجح 14 من بين 14 مترشحًا.

. في قسنطينة نجح 9 من بين 9 مترشحين.

أي بلغ مجموع الناجحين 32 مترشحا.

أما فيما يخص دبلوم الدراسات العليا فقد تقدم إليه 12 مترشحا، ونجح الجميع فيه.

وتيسيرا لتعيين المرشحين ،رفع مبلغ المنحة السنوية المخولة للطلبة من 300 فرنك الى 360 فرنك كما زيد في عدد المنح وبلغ عدد الطلبة المنتظمين 216 سنة 1907م منهم 151 طالبا يحظون بمنحة من الدولة و16 طالبا يحظون بمنحة من العمالة و14طالبا يحظون بمنحة من البلديات أي مجموع181 طالبا يدرسون بمنحة في الجملة ولا تعطى أية منحة للمستمعين الذين يحضرون لسماع الدروس ويقبل هؤلاء بدون شرط يتعلق بالسن أو بالمستوى لكن يجب أن يحضروا ،الدروس باستمرار.

ولا تعترف بحضورهم ولا بما حصلوا عليه من معارف ولا تعطى لهم أية شهادة كانت المدارس الابتدائية لا تقبل تلامذتها إلا من بلغ السنة الثالثة عشر من العمر بينما لا تقبلهم المدارس إلا في السن السادسة عشر فنظم لذلك تعليم تكميلي باللغة العربية في بعض المدارس التكميلية بالجزائر وتيزي وزو والمدية وتلمسان وقسنطينة.

تحسنت وضعية الموظفين بالمدارس خلال هذه السنوات ورفعت رواتب الأساتذة من 1500 فرنك و 3000فرنك الى 2500 فرنك و5000 فرنك وقد صنفت الى ست مراتب ودفعت الى الأساتذة منهم ثلاثة جزائريين وثلاثة فرنسيين.

وكان الوالي العام وعميد الجامعة هما اللذان يشرفان على هذه المؤسسات وكلف مفتش عام بتفقد المدارس مرتين في السنة و بتوجيه تقرير لهما.

برنامج المواد الدراسية:

1. بالعربية: يجب على الطلبة الذين يتولون فيما بعد مناصب القضاء أن يعرفوا لغتهم العربية معرفة متينة ويتقنوا الفقه .وقد خصصت أربع ساعات في الأسبوع، وفي كل سنة لهاتين المادتين وقال مدير مدرسة تلمسان أن النحو يدرس دراسة متينة خلال أربع سنوات وفي كل سنة يقبل عدد من تلامذتنا في امتحانات الأهلية و شهادة اللغة العربية اللتين تسلمهما المدرسة العليا للآداب بالعاصمة أي الكلية.وكان الفقه الإسلامي يدرس أساسا في كتابي المذهب المالكي المشهورين في الجزائر "الرسالة لأبي القيرواني" خلال السنتين الأوليتين و"مختصر خليل" في السنتين الثالثة والرابعة وكان التوحيد يحتل مكانا أقل توقيتا وفي 3 أبريل سنة 1908م فتح فرع تجاري بالجزائر العاصمة لتوظيف الطلبة الذين ينجحون في امتحان الارتقاء آخر السنة الثالثة و كانت الدروس تشتمل على المراسلة التجارية والمعلومات التجارية التطبيقية والقوانين التجارية والفقه الإسلامي وقد ألغي هذا الفرع وعوض في سنة 1936م بدروس خاصة في التربية والترجمة والتعريف بالعلوم.

2. بالفرنسية: يتلقى الطلبة معلومات في الأدب ويدرسون نصوصا مختارة ويمكنهم من معرفة كافية بالشعراء والأدباء الذين عرفوا في القرون الماضية على أن الطلبة يفضلون بصورة بينة الرياضات من الجبر والهندسة والحساب والعلوم من فيزياء ونبات وكيمياء وطبقات الأرض وهذه المواد كانت مما يؤكد عندهم روح الملاحظة والتفكير ويعرفهم بالاختراعات والاكتشافات الكبرى في القرن التاسع عشر.

–والقانون في فروعه المختلفة من الاقتصاد السياسي والقانون الإداري والقانون المدني يتوسع في دراسته بدون أي تقييد، وتسمح دراسة التشريعات الجزائرية في السنتين الثالثة والرابعة للأساتذة بإجراء مقارنة مفيدة ومرشدة بين مبادئ القانون الفرنسي والفقه الإسلامي ولا سيما في مجال الأموال والمواريث.

وتستكمل هذه الدراسة بدراسة تاريخ الحضارات والحركات السياسية والدينية الكبرى مع توضيح أسبابها ونتائجها وبالجغرافيا باعتبار أنها دراسة منطقية للأرض والإنسان وللظاهرات الطبيعية الكبرى وبدروس في الصحة يقوم بها طبيب.

وقد حولت مصالح مدرسة الجزائر في سنة 1904م من نهج دوكين إلى مقر المدرسة الجديدة في نهج "مارينغو" التي تكلف بناؤها 180.000 فرنك في ذلك العهد وتم تدشينها في 17 اكتوبر 1904م بإشراف شوصي وزير التعليم العمومي وحضور "جونار" الوالي العام.

أما المباني الجديدة لمدرسة تلمسان، فقد دشنت في 7 مايو 1905 وقد شيدت المدرستان على غرار الفن العربي المعماري فكانت تفكرنا بأجمل صفحات تاريخ الإسلام.

أما مدينة يوغرطة العتيقة فقد كانت تملك محلات واسعة بشارع المنصورة استقرت مصالح المدرسة المختلفة بها في مرسوم أكتوبر 1907م.

ولم تتحقق الرغبة التي تكرر توجيهها في سنة 1904 الى1909م لتُفْتَح مدرسة رابعة ببجاية وقال مدير مدرسة تلمسان ألفريد بيل :"إن المدارس التي كانت تنشر الثقافة الإسلامية بتخرج طلبة مسلمين لا يجدون أي حرج في إطار مجتمعهم الإسلامي فمعارفهم بالعربية والدين والفقه الإسلامي تجذب لهم التقدير والاحترام من أكثرية إخوانهم المسلمين ".

ويقول آخرون في ذلك العهد أن المدارس في سنة 1936م يوجد فيها 172طالبا منهم خمسون في قسنطينة واثنان وأربعون في تلمسان وثمانون في الجزائر العاصمة.

وقد أتاح التنظيم المتجدد في المدارس على توالي السنين للطلبة المجتهدين من العائلات الشعبية المتواضعة، الحصول على وظائف كبيرة في القضاء الإسلامي وفي الترجمة الشرعية.

وصادف هذا التجديد في نظامها مرور مائة سنة على تأسيسها وابتداء من سنة 1930 وجهت انتقادات ضد نظام المدارس الثلاث التي لم تكن تحضر الطلبة لشهادة البكالوريا والإجازة والتبريز ولا توفر الشروط الوافية لتعليم عربي عال على غرار جامعة القرويين بفاس وجامع الزيتونة بتونس ،وذلك ما أعرب عنه نائب جزائري (التمزالي) في دورة مايو/يونيو 1934 بالمجلس المالي الجزائري.

وتبقى القضية مطروحة بهذه الصورة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ولم يحدث تأسيس معهد الدراسات الإسلامية العليا في سنة 1946 إلا تغييرا شكليا بالنظر إلى النظام القديم وهو في الواقع القسم الأعلى من مدرسة الجزائر الذي نظم على حدة تحت إشراف كلية الآداب.

ولكن السنة التاريخية الكبرى في حياة المدارس إنما هي سنة 1951 (مرسوم 10-7-1951)الذي حولها إلى "ثانوية تعليم فرنسي إسلامي".

وقد نظمت هذه الثانويات لتلقين التعليم التقليدي الإسلامي وبالإضافة إلى ذلك لتحضير شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي.

ويلاحظ أنه قد خصص قسط واسع من التوقيت للدراسات العربية في هذه الثانويات من7 الى12 ساعة في الأسبوع بدل ثلاث ساعات بالمقارنة مع الثانويات العادية. فلتحقيق هذين الهدفين أعني التحضير للبكالوريا والتكوين المتين بالعربية، ظهرت هذه الثانويات على أنها نظام يستحسن كما ينبغي بتطلعات الطلبة والطالبات في ذلك العهد، وأنه يفتح لهم أبواب المستقبل.

وقد وسع هذا النظام في السنة 1954 بتأسيس ثانوية أخرى في القبة بالجزائر العاصمة خاصة بالطالبات، منهن مناضلات ومجاهدات وشهيدات أثناء الثورة التحريرية رحمهن الله.

على أنه ثمة بعض المترددين الذين انتقدوا هذه التجربة الغنية ولكن لم يكن هذا من اختصاصهم وقد ذهب البعض في المبالغة إلى درجة أن طلب إلغاء هذه الثاويات وتم القرار بذلك وطبق بعد استقلال بلادنا.

على أن هذا الشكل من نظام التعليم لم يكن مطابقا لحاجات ذلك العهد في بلادنا فقط ولكنه لا يتعارض مع التسامح الإسلامي الذي أعرب عنه كبار الممثلين للفكر الجزائري منذ الأمير عبد القادر (1807–1883) إلى عبد الحميد بن باديس (1889–1940).

ومع التأسف عما ارتكب من انحياز وتأخر وأخطاء خطيرة متعمدة على حساب التعليم في بلادنا كما كان في عهد الاحتلال الاستعماري فلا يمكن إلا أن ننوه بتجربة المدارس.

فحصل الاستعمار عن طريق هذه المدارس الأربع على نتائج معكوسة كان لم يتوقعها أبدا فالتحق العديد من طلابها بصفوف جبهة التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة المباركة وألقى القبض على بعضهم وسجنوا واستشهد، رَحِمَهُم الله عددٌ كبير منهم: العقيد لُطفي المُسمّي دغين بن علي (5 ماي 1934–27 مارس 1960) القائل: "نموت ويحيا الوطن" وحيحي المَكي وعمارة رشيد ومكِيوِي مامون المدعو سي عبد الرحمان وعبد المالك محمد الذي مات وعمره 17 سنة، وعياد عبد الكريم وشقرون عُمر وديب محّمد وعرومية دراوا والأخوان خطيب حكيم وخطيب تاج الدّين وإبراهيم مصطفى وجلاّد محراز وقادة كلوشة والقائمة مفتوحة...قصْد الإحصاء.

إضافة إلى اغتيال عدد من المدرسين القدماء من طرف الإرهاب أثناء العشرية السوداء الأخيرة منهم براح خذير مستشار في وزارة التربية وأساتذة جامعيين كالأستاذ رابح اسطنبولي.

قام هؤلاء المدرسون بأدوار كثيرة على مر السنين قبل وأثناء وبعد الثورة التحريرية المباركة في المؤسسات التربوية والمحاكم والمساجد والأوساط الشعبية وفي جبهة وجيش التحرير الوطني.

فقد جمعت إذا هذه المدارس عن طريق ثقافة أصيلة عربية إسلامية عقول المدرسين و مشاعرهم بفضل الأساتذة الجزائريين إلا جلاّء رحم الله من وافته المنية وأطال الله عمر من بقى منهم علي قيد الحياة.

فتجندوا منذ استرجاع استقلال بلادنا في سائر قطاعات النشاط بصفتهم إطارات سامية وأساتذة جامعيين وباحثين ومؤلفين وسفراء وأطباء ومهندسين ومؤطرين في التعليم والإدارة العامة وفي المؤسسات الاقتصادية وفي الحكومة الجزائرية كرؤساء ووزراء وغيرها لتشييد بلادنا العزيزة التي اجتاحتها الحرب طيلة سبع سنوات ونصف وبعد احتلال دام أكثر من مائة وثلاثين سنة.

فلا يزال يوجد بعد أربعين سنة من إغلاق "المدرسة " سنة 1964م، روح مدرسية وتعاطف مدرسي وأخوة مدرسية، وهذا ما نقوم به جميعا بمناسبة الذكرى الخمسين لإندلاع الثورة المباركة المجيدة.

وبالإضافة إلى الدراسة المتواضعة المقترحة حول: "نظام المدرسة (1850،1962) medersa-
أقترح على قراء "مجلة اللغة العربية" الكرام، أبياتا شعرية من قصيدتين ألفهما مَدْرَسيٌ ممتاز للغاية، أطال الله عمره، ألا وهو الصديق الأستاذ عبد القادر بن محمد من الإطارات السامية – متقاعد.

القصيدة الشعرية الأولى:عنوانها: "مُعلَّقَةُ المَدْرَسَة " فيها 140 بيتاً، أذكر منها ما يلي:

1. قفا نتذكر منزلا أي منزلي * بمدرسة كانت لنا خير منزل

13. علي الضاد والقرآن و الأدب الذي * يضف طريقا للتليد المكمل

14. فلم يبق ألا أن تثور بلادنا * علي الظلم و الليل الطويل المذلل

91. وربطة للمدرسين كلهم * لنا درب الوفاق المكمل

131. سلام عليكم طيب مثل باقة * من الورد والزهر الجميل المبلل

14. ودمتم كما دمتم بخير ونعمة * وهل هي إلا في اللقاء والتكتل

القصيدة الشعرية الثانية عنوانها "تحية إلى سى قدور نعيمي بمناسبة تقاعده بعدان مارس عدة وظائف منها أستاذنا في مدرسة تلمسان ومفتش أكاديمية فقد قضى نحبه رحمه الله وسكنه فسيح جنانه آمين، أذكر عشرة أبياتا من عشرين

1. نحيك سي قدور قد كنت مخلطا * صبورا على كل الشدائد والمكر

4. تخاطب بالضاد الفصيح معبرا * بكل الوضوح عن معانيك بالدار

5. و إن شئت بالأخرى بكل براعة * تروح وتعدو في الكلام بلا عسر

6. وأعمالك البيض الميامين كلها * شواهد عن إخلاصك الفذ في البر

7. تقاعدت لكن التقاعد عندنا * حرام فمن مهد إلى غاية القبر

9. ولكن فقد جاهدت شرقا و مغربا* فأصبحت أهلا التقاعد و العذر

10. سلام عليك اليوم إذ أنت بيننا * فلسنا بناسين العهود مدى الدهر

11. أحييك بالأشعار وهي بضاعة * تكاد تكون اليوم كاسدة السعر

14 . فمني ومن كل الرفاق تحية * مباركة الأنفاس طيبة العطر

20. جزى إليه أمثال النعيمي فإنه * مثال الوفا والود والصدق والصبر

أسعد الله بعضنا ببعض ووقفنا إلي ما يحبه ويرضاه والسلام عليكم ودمتم في رعاية الله وحفظه

رحم الله شهداءنا الأبرار وأسكنهم فسيح جنانه آمين